



المشاريع الأولية التجريبية لمبادرة EITI حول المالكين المنتفعين:

ما هي وكيف ينبغي تشغيلها

معلومات أساسية: ما هي القواعد الجديدة لمبادرة EITI حول المالكين المنتفعين؟

في الاجتماع المنعقد في أوسلو في شباط/فبراير ٢٠١٣ للهيئة الإدارية "لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية EITI"، أشارت الهيئة "إلى أهمية الشفافية حول المالكين المنتفعين بالنسبة للحكومة الفعالة للصناعات الاستخراجية، وكذلك أهميتها كوازع ضد الفساد".^١ وقد اتفق أعضاء الهيئة الإدارية الدولية لمبادرة EITI على أن شركات الموارد الطبيعية العاملة في البلدان التي تنفذ المبادرة يجب أن تكشف عن المالكين والمنتفعين فيها. كما أن مؤتمر مبادرة EITI الذي انعقد في سيدني أيد هذا الرأي، وأصبح جزءاً من المعيار الجديد في أيار/مايو ٢٠١٣. والفكرة السائدة هي أنه سيتم تشجيع البلدان على المشاركة في مشروع تجريبي، وأن الشفافية حول المالكين المنتفعين ستصبح إلزامية ابتداءً من سنة ٢٠١٦ وما بعدها. إن المربع أدناه يبيّن ما تحدده المعايير الجديدة لمبادرة EITI فيما يتعلق بالمالكين المنتفعين للشركات.

لقد تطوعت تسعة من البلدان التي تنفذ مبادرة EITI للمشاركة في الفترة الأولية للاختبار والتعلم. وهذه الدول هي: بوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهندوراس والعراق وجمهورية قيرغيزستان وليبيريا ونيجيريا وطاجيكستان وتنزانيا، وترينيداد وتوباغو، وزامبيا. ويجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة على الشروط والمواصفات التي سيتم بها تنفيذ هذه المشاريع التجريبية.

إن مؤسسة غلوبال ويتنس Global Witness ترحب بإدراج الشفافية حول المالكين المنتفعين ضمن مبادرة EITI. وهذه المقالة الموجزة توضح رأينا حول الطريقة التي ينبغي أن تدار بها المشاريع التجريبية الرائدة، بحيث تساعد على منع الفساد، وفي نفس الوقت لا تشكل عبئاً كبيراً على شركات الموارد الطبيعية أو على البلدان التي تنفذ المبادرة.

المعيار الجديد لمبادرة EITI حول المالكين المنتفعين

- (أ) من المستحسن أن تحتفظ البلدان التي تنفذ المبادرة بسجلات متاحة للجمهور تبيّن المالكين والمنتفعين في الشركة/المؤسسة (أو الشركات/المؤسسات) التي تقدم عروضاً أو عطاءات وتقوم بتشغيل واستثمار منشآت استخراجية، بما في ذلك اسم المالك المنتفع (أو أسماء المالكين المنتفعين) ومستوى الملكية أو حق الانتفاع. فإذا كانت هذه المعلومات متاحة للجمهور أصلاً، على سبيل المثال من خلال إيداعها لدى الهيئات الرقابية للشركات أو لدى البورصة/ سوق الأوراق المالية، فإن تقرير مبادرة EITI يجب أن يتضمن توجيهات حول كيفية التمكن من الاطلاع على هذه المعلومات.
- (ب) وإذا كانت هذه السجلات غير موجودة أو غير مكتملة، فمن المستحسن أن تطلب البلدان التي تنفذ المبادرة من الشركات المشاركة في عملية EITI توفير هذه المعلومات لإدراجها في تقرير مبادرة EITI.
- (ج) يتوجب على الشركات والمؤسسات المملوكة للدولة و/ أو للحكومة أن تقوم بالإفصاح عن

مستوى الملكية وحق الانتفاع في شركات النفط والغاز والتعدين العاملة في البلاد، وعن أي تغييرات في مستوى الملكية وحق الانتفاع خلال الفترة المحاسبية التي يشملها تقرير مبادرة EITI (الشرط ٣,٦ ج Requirement 3.6c).

نقلًا عن: معايير مبادرة EITI (٢٠١٣) ص ٢٤-٢٥

ماذا يُقصد بالمالك المنتفع؟

المالك المنتفع هو الشخص (أو الأشخاص) الذي يعتبر المالك النهائي للشركة أو المسيطر النهائي عليها. فالمالكون المنتفعون هم الأشخاص الذين يسيطرون على عمليات وإجراءات الشركة أو الذين يحصلون أرباحها. والأهم من ذلك كله، أن المالك المنتفع لا يمكن أن يكون إلا شخصاً طبيعياً حقيقياً، وليس شركة أخرى.

لقد تم تعريف المالك المنتفع في قوانين مكافحة غسل الأموال في جميع أنحاء العالم، ولدى "فريق العمل المعني بالعمليات المالية (FATF) Financial Action Task Force"، وهو الهيئة الحكومية الدولية التي تضع معايير مكافحة غسل الأموال حول العالم.

إن شركات النفط والغاز والتعدين التي تستخرج ملايين الدولارات، وأحياناً مليارات الدولارات، من الموارد من باطن الأرض ليست شركات "مثالية" بالنسبة لكم. إذ يوجد فيها احتمال كبير جداً للفساد، وحسبما كشفت تحقيقات مؤسسة غلوبال ويتنس في كثير من الأحيان، فإنه يتم استغلالها مراراً وتكراراً من قبل أشخاص فاسدين. وعلى هذا النحو، ينبغي تطبيق قواعد مختلفة على شركات الموارد الطبيعية بحيث يجب أن يُطلب منها الإعلان عن مالكيها المنتفعين اليوم، أي قبل أن يسري مفعول شروط كتلك التي اقترحتها بريطانيا بالنسبة لجميع الشركات، بأن عليها الإبلاغ عن مالكيها المنتفعين. إن شركة تشارك في مناقصة على مشروع مريح سوف يتوجب عليها - أو يتوجب عليها الآن - تقديم كمية هائلة من الوثائق الداعمة. ومن المعقول أن نتوقع المزيد من الوثائق منها لكي نجعل من الصعب على السياسيين الفاسدين اختلاس أموال بلدانهم. وما اقترحناه هنا، بالنسبة للمشروع الأولي التجريبي لمبادرة EITI حول المالكين المنتفعين، هو أكثر تشدداً مما اقترحناه في أماكن أخرى، وذلك في مجالين اثنين: الحد الأدنى للملكية/الانتفاع الذي يجب عنده الإعلان عن المالك المنتفع (انظر النص أدناه) والشرط الخاص بالإعلان عن أي شخص مرتبط بالسياسة يكون ضمن المالكين المنتفعين، مهما كانت النسبة المئوية لملكيته أو انتفاعه (انظر القسم أدناه).

إن معايير مبادرة EITI تعرّف المالك المنتفع لأي شركة بأنه "الشخص الطبيعي (أو الأشخاص الطبيعيون) الذي يُعتبر المالك النهائي أو المسيطر النهائي، بشكل مباشر أو غير مباشر، على الشركة". كما توضح هذه المعايير أن مجموعة أصحاب الشأن المتعددين في مبادرة EITI يجب أن تتفق على تعريف مناسب لمصطلح "المالك المنتفع"، وأن هذا التعريف يجب أن يتماشى مع البيان المذكور أعلاه، وأن يأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية والقوانين الوطنية ذات الصلة.

والطريقة الرئيسية التي تختلف بها القوانين الوطنية في تعريفها للمالك المنتفع، هي النسبة المئوية التي يجب أن يمتلكها الشخص من الشركة أو يسيطر بها على الشركة ليتم اعتباره مالكا منتفعا لها. ففي دول الاتحاد الأوروبي، تم تحديد هذا الحد الأدنى بنسبة ٢٥%. وتعتقد مؤسسة غلوبال ويتنس أن هذا الحد الأدنى يمثل مجموعة من التعليمات الموجهة إلى أي شخص يرغب بغسل أموال حول كيفية تجنب اكتشافه: تأسيس شركة يمتلك كل مساهم فيها أقل من ٢٥%. إننا نفضل كثيراً أن نرى تعريفاً يتم فيه تعيين حد أدنى أقل بكثير (٥% أو حتى أقل من ذلك، ولكن لا أكثر من ١٠%) على أساس أن إيجاد عشرة أشخاص أو عشرين شخصاً سيكون أصعب كثيراً على المجرم من إيجاد أربعة أشخاص لكي

يشكلوا واجهة للشركة، كما أن نسبة ٥% من شركة تمتلك أصولاً وموجودات تقدّر بمليارات الدولارات سوف تبقى نسبة مريحة للغاية. وكما ورد في النقاش أعلاه، فإننا نرى أن الشركات التي تقوم بتشغيل هذه العقود المربحة يجب أن تطبّق عليها قواعد غير القواعد المطبقة على الشركات الأخرى. إذ يجب أن يكون هناك حد أدنى أقل مما يُستخدم غالباً في القوانين الوطنية.

ما هي المعلومات التي يجب تقديمها؟

إن كل شركة من شركات النفط والغاز والتعدين، ممن يقدمون عروضاً وخدمات ويقومون بتشغيل واستثمار منشآت استخراجية في بلد ينفذ مبادرة EITI، ينبغي عليها تقديم المعلومات التالية:

- **اسم المالك المنتفع.** الاسم الكامل لمالكها المنتفع (أو الأسماء الكاملة لمالكيها المنتفعين) والنسبة المئوية التي يمتلكها الشخص في الشركة. وتعتقد مؤسسة غلوبال ويتنس أنه يجب تعيين الحد الأدنى الذي يجب الكشف عنه بنسبة ٥% أو أقل (انظر المربع أعلاه). وينبغي أن يُطلب من الشركة تقديم أدلة وثائقية عن مالكيها المنتفعين، مثل وثائق تأسيس الشركة. وكبديل عن ذلك، يجب على مسؤول بارز في الشركة التوقيع على بيان يقرّ فيه بأن المعلومات المقدّمة هي دقيقة.
- **أسماء أي أشخاص مرتبطين بالسياسة.** في قوانين مكافحة غسل الأموال، يتم تعريف "الشخص المرتبط بالسياسة PEP" بأنه أحد كبار السياسيين أو أحد أفراد عائلته أو شركائه أو أصدقائه المقربين. وبسبب مخاطر الفساد الإضافية التي يوفرها وجود هؤلاء الأشخاص، فإن التوصيات العالمية لمكافحة غسل الأموال تشترط على البنوك وعلى المؤسسات الأخرى التي تشملها قوانين مكافحة غسل الأموال أن يمارسوا إجراءات العناية الواجبة "المشدّدة" حيال هؤلاء الأشخاص. إن الأشخاص المرتبطين بالسياسة يشكلون إحدى أكبر مخاطر الفساد فيما يتعلق بمنح امتيازات الموارد الطبيعية: ففي معظم الأحيان يكون من السهل جداً على هؤلاء الأشخاص منح امتيازات الموارد لأنفسهم بالذات. ونظراً لأن قوانين مكافحة غسل الأموال في عدد من البلدان، بما فيها دول الاتحاد الأوروبي، تعرّف المالك المنتفع لشركة بأنه شخص يمتلك ٢٥% أو أكثر من أسهمها، فإنه سيكون من السهل جداً على شخص مرتبط بالسياسة PEP أن يقوم، ولدواعي الفساد، بمنح امتياز لنفسه من دون إبراز اسمه، طالما أنه يمتلك لا أكثر من ٢٤% من أسهم الشركة، وهي نسبة لا بأس بها من الأسهم. وبالتالي، فإن أي شخص مرتبط بالسياسة في أي بلد ويمتلك أي نسبة من الشركة يجب أن تحدّد هويته، بالإضافة إلى المالك المنتفع (أو المالكين المنتفعين).
- **تحديد التفاصيل.** إننا نحتاج لتفاصيل إضافية لكي نكون قادرين على اختصار الاحتمالات حول مالك منتفع أو شخص مرتبط بالسياسة لتتخصص في فرد واحد فقط. فمن غير المفيد أن نعرف أن المالك المنتفع النهائي لشركة هو مثلاً "جون سميث". فما يساعدنا أيضاً هو اللجوء إلى معلومات مختلفة للتعبير عن هوية الشخص بغير الحروف الهجائية. ونحن نقترح أن تتضمن هذه المعلومات تاريخ ميلاده وجنسيته والبلد الذي يقيم فيه – وهذه كلها أسئلة بسيطة جداً لكي يجيب عليها أي شخص، وهي أسئلة نموذجية ينبغي على مديري الشركات الإجابة عليها.
- **مرجع الاتصال.** ينبغي إدراج مرجع للاتصال بالمالك المنتفع أو بأي شخص مرتبط بالسياسة، مثل عنوان مركز عمله.
- **وسائل السيطرة.** هذا وصف للطريقة التي يقوم بها المالك المنتفع، وأي أشخاص مرتبطين بالسياسة، بالسيطرة على الشركة. على سبيل المثال، أسماء سلسلة الشركات التي يكون هذا الشخص هو المالك المنتفع لها. فمن المحتمل أن يسمح ذلك لأطراف ثالثة أن يقوموا، وبشكل مستقل، بالتحقق من المعلومات بمقارنتها بسجلات المساهمين الحالية، كما يوفر معلومات مفيدة عن هيكلية الشركة ككل. ومن غير المناسب أن تجادل شركة بأن لها هيكلية طويلة ومعقدة، وبالتالي فإنها لا تريد الإبلاغ عن الوسائل التي يمارس بها مالكيها المنتفع سيطرته عليها: إن الهيئة الحكومية الدولية التي تضع التوصيات بشأن مكافحة غسل الأموال في العالم تشير صراحة إلى أن الهياكل الطويلة والمعقدة للشركات تشكل في حد ذاتها مخاطر لغسل الأموال. وبالإضافة إلى ذلك، فمن البديهي أن الشركة نفسها هي التي أنشأت تلك الهيكلية المعقدة.

وبالنسبة لشركة تشارك في مناقصة حول امتيازات استخراجية، فإنه يمكن القول في بعض الحالات أن سلسلة طويلة من المالكين سوف تشكل مخاطر لممارسة فساد.

من هذه المعلومات، وفي غياب السجلات الحالية، يمكن للبلد الذي ينفذ مبادرة EITI أن يحتفظ بسجل دقيق ومتاح للجمهور (أي لعامة الناس) يبيّن المالكين المنتفعين للشركات، وفقاً للتوصية رقم 3.11.a في معايير مبادرة EITI.

تتشرط مبادرة EITI أصلاً على الشركات المملوكة للدولة أن تعلن عن أي شركات تابعة لها أو شركات تمتلك جزءاً منها. إن مؤسسة غلوبال وينتس تعتقد أن الشركات المملوكة للدولة يجب أن يُطلب منها الإفصاح عن المالكين المنتفعين النهائيين الآخرين لتلك الشركات التابعة أو التي تمتلك جزءاً منها.

والمعايير الجديدة لمبادرة EITI لا تشترط على الشركات المُدرجة في سوق الأوراق المالية الإبلاغ عن مالكيها المنتفعين. فجميع الشركات التي تشكل شركة مشتركة تعمل في بلد ما، أو تسعى للقيام بذلك، يجب عليها الإبلاغ عن مالكيها المنتفعين.

من هو الذي يجب أن يتولى مسؤولية تقديم هذه المعلومات؟

ينبغي على شركات النفط والغاز والتعدين تقديم المعلومات المذكورة أعلاه في تقريرها الخاص بمبادرة EITI. ويجب ألا تكون معرفة هذه المعلومات من مهام مجموعة أصحاب الشأن المتعددين، ولا من مهام الحكومة في البلد الذي ينفذ مبادرة EITI أو أي جهة أخرى. فإذا كانت هيكلية شركة ما تتضمن أي شركات أو مؤسسات أخرى تم إنشاؤها في مكان لا يتم فيه الإعلان عن أعضاء مجلس الإدارة وأصحاب الأسهم، فإنه يكاد يكون من المؤكد أن من المستحيل على أي شخص آخر غير الشركة نفسها أن يعرف من هم المالكون المنتفعون لها. إن صياغة المعايير الجديدة لمبادرة EITI تشير إلى أن هذا هو ما يخطر ببال الهيئة الإدارية: إنها تقترح بأن "كل شركة أو مؤسسة [ضمن شركة مشتركة] هي مسؤولة عن دقة المعلومات المقدمة". وبعبارة أخرى، فإن المقصود هو أن تقوم الشركات بتوفير هذه المعلومات بدلاً من أن تحاول جهات أخرى الاستدلال عليها.

لا غرو أنه من السهل على معظم الشركات أن تكون قادرة على الإبلاغ عن مالكيها المنتفعين في كل بلد في العالم تقريباً، كما يُطلب من البنوك (وفي بعض الأحيان من المحامين والمحاسبين) أن يعلموا بهوية المالكين المنتفعين للشركات التي يؤدون خدماتهم لها. إنهم يقومون بذلك عندما يطلبون بأنفسهم هذه المعلومات من الشركات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدول الثماني الكبرى G8 التزمت بأن تشترط على جميع الشركات المسجلة فيها أن تقوم بتعريف مالكيها المنتفعين، وذلك تحت طائلة القانون. ومن المرجح أن تحديثاً للمذكرة التوجيهية للاتحاد الأوروبي حول مكافحة غسل الأموال يتضمن هذا الشرط بالذات على الأقل. وبعبارة أخرى، فإذا كان هناك حساب مصرفي لأي شركة نفط أو غاز أو شركة تعدين، فإن من المرجح جداً أنها تعرف من هو مالكيها المنتفع. وأي شركة للنفط أو الغاز أو التعدين تم تأسيسها في الولايات المتحدة أو كندا أو في إحدى دول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأخرى، من المرجح أنه سيتوجب عليها معرفة هذه المعلومات عما قريب، تحت طائلة القانون. إن الروتين البيروقراطي الذي تتحمله الشركات في تقديم هذه المعلومات إلى مبادرة EITI هو في حدّه الأدنى. وإذا لم تكن إحدى الشركات تعرف من يمتلكها ويسيطر عليها، فإنه يجب عدم السماح لها بالتأهل لتقديم عروض أو عطاءات بشأن صفقات للموارد الطبيعية تقدر بملايين الدولارات.

تجدر الإشارة إلى أن المعايير الجديدة لمبادرة EITI تنصّ على إعفاء الشركات المُدرجة في سوق الأوراق المالية (البورصة) وإعفاء الشركات التابعة والمملوكة لها بالكامل، من تقديم معلومات حول المالكين المنتفعين لها.

بالإضافة إلى ذلك، تنصّ المعايير الجديدة لمبادرة EITI على أنه في حالة الشركات المشتركة، ينبغي على كل شركة/مؤسسة ضمن الشركة المشتركة أن تفصح عن مالكيها المنتفع (أو مالكيها المنتفعين).

أي شركات يجب أن تقدم هذه المعلومات؟

إن الشركات التي تقدم عروضاً أو عطاءات، أو تقوم بتشغيل أو استثمار موارد طبيعية في البلدان التي تنفذ مبادرة EITI يجب عليها تقديم المعلومات عن مالكيها المنتفعين. وينبغي توسيع نطاق هذه الشروط والمتطلبات لتطال جميع شركات الموارد الطبيعية التي تشملها مبادرة EITI في تلك البلدان. وفي معظم الحالات، فإن ذلك يطال جميع شركات النفط والغاز والتعدين، ولكن في بعض الحالات، على سبيل المثال في ليبيريا، فإنه يطال أيضاً شركات الزراعة وشركات تنمية الأحراج والغابات. ومرة أخرى، فإن هذا يطال في معظم الحالات الشركات التي تستخرج موارد طبيعية، ولكنه يطال في بعض البلدان شركات الخدمات، حسب السلطة التقديرية لمجموعة أصحاب الشأن المتعددين.

هل يجب تحديد هوية المالك المنتفع "النهائي"، أم أنه يكفي وجود شركة وسيطة ضمن سلسلة المالكين المنتفعين؟

إن التعريف المتعارف عليه دولياً للمالك المنتفع، حسبما ورد أعلاه، هو الشخص (أو الأشخاص) الذي يحتل قمة التسلسل الهرمي للشركة. وبعبارة أخرى، فإنه يجب أن يكون فرداً واحداً أو أكثر من الأشخاص الطبيعيين (من البشر)، وليس شركة أخرى أو مؤسسة انتمائية. والمعايير الجديدة لمبادرة EITI تقرّ صراحة هذا التعريف. ولكن على الرغم من ذلك، فقد قيل إنه يجب تقديم معلومات عن مالكي الشركة فقط؛ ولكن إذا كانت سلسلة المالكين تمتد لتتجاوز هذا المستوى الواحد، فإن بإمكان المالكين الآخرين الموجودين في هذه السلسلة إبقاء هوياتهم مجهولة. وقد قيل إن هذا المستوى التالي في السلسلة حول معلومات الملكية هو الذي "تستطيع مبادرة EITI توفيره بأقل قدر من المشقة - وهو الأكثر فائدة والأكثر إلحاحاً". ولكن مؤسسة غلوبال وينتس تعارض بشدة هذه الفكرة، وذلك للأسباب الواردة أدناه.

إن المبرر المنطقي للاشتراط على شركات الموارد الطبيعية أن تفصح عن أسماء مالكيها هو أن نجعل الفساد أكثر صعوبة ومشقة على الفاسدين. فهناك مشكلة شائعة جداً تتمثل في وجود مسؤولين حكوميين يمتلكون شركة ماء، ثم يمنحون عقداً مربحاً لتلك الشركة بالذات (انظر المربع أدناه للاطلاع على مثال من نيجيريا). إن اشتراط الحصول على مستوى واحد فقط من معلومات المالكين لن يحول دون مثل هذه الفضائح: إذ سيستغرق الأمر دقائق معدودة على الإنترنت لإنشاء شركات إضافية ضمن هيكلية شركة واحدة، بحيث يمكن للمسؤول الفاسد أن يمنع بسهولة ظهور اسمه في أي مكان على الإطلاق.

إن الاشتراط على الشركات أن تقدم معلومات عن مالكيها ضمن مستوى واحد أو مستويين اثنين في السلسلة سوف يؤدي إلى روتين بيروقراطي على الشركات، وإلى تكاليف على القطاع العام، من دون توفير أي من الفوائد المطلوبة لمكافحة الفساد. وهو يقدم مظهراً خادعاً من الشفافية مع الإبقاء على الغموض والكتمان.

أمثلة حول إمكانية تسهيل الفساد في غياب المعلومات عن المالكين المنتفعين

يبدو أن شركات وهمية مجهولة الهوية قد تم استخدامها لتسهيل الفساد على نطاق واسع. فعلى سبيل المثال، في نيجيريا (وهي إحدى الدول التي سوف تنفذ المشروع الأولي التجريبي بشأن المالكين المنتفعين) قام وزير النفط، دان إيتيت Dan Etete، بمنح امتياز ضخ من النفط في عام ١٩٩٩ إلى شركة نيجيرية اسمها "شركة مالابو Malabu للنفط والغاز". وكانت شركة مالابو Malabu قد تأسست قبل بضعة أيام فقط من فوزها بالامتياز، ولم تكن لها أصول مالية ولم يكن لديها موظفون.

وقد استنتجت السيدة/ غلوستر Gloster، القاضية في المحكمة العليا في بريطانيا، "أنه في حقيقة الأمر، منذ تأسيس هذه الشركة وفي جميع الفترات ذات الصلة، كان السيد/ إيتيت Etete يمتلك حصة كبيرة في مالابو Malabu".^١ أي بعبارة أخرى، كان وزير النفط قد منح الامتياز لنفسه.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية (وهي بلد آخر سوف ينفذ المشروع الأولي التجريبي بشأن المالكين المنتفعين) بيعت خمسة مناجم رئيسية للنحاس والكوبالت مقابل جزء ضئيل من السعر المقدر لها (في بعض الحالات، فقط ٥% من السعر المرجح لها) إلى شركات مسجلة أو فاشور مع مالكين مخفيين لتلك الشركات. ومؤخراً قُدرت "لجنة تقدم أفريقيا Africa Progress Panel"، التي يرأسها كوفي عنان، أن جمهورية الكونغو الديمقراطية قد خسرت ١,٣ مليار دولار نتيجة لهذه المبيعات الخمسة، وهذا مبلغ يمثل ضعف ميزانيات الصحة والتعليم معاً في ذلك البلد.^٢

هناك مثال من أنغولا يبيّن الفائدة التي تجنيها شركات الموارد الطبيعية نفسها من معرفة المالكين المنتفعين للشركات التي تتعامل معها. إذ أن شركة النفط الأمريكية "Cobalt International Energy" دخلت في شراكة مع شركتين أنغوليتين محليتين اسمهما "Nazaki Oil & Gas" و "Alper Oil"، وذلك للتعقب عن النفط في أنغولا. وفي نيسان/ أبريل ٢٠١٢، تبين أن شركة Nazaki كانت مملوكة لمسؤولين أنغوليين كبار. وقد بقي مالكو شركة Alper مخفيين، لأنه يمكن في أنغولا تأسيس شركة مجهولة المصدر بحيث لا يتم نشر تفاصيل المساهمين فيها. ويتم التحقيق الآن مع شركة Cobalt في الولايات المتحدة بموجب "قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة Foreign Corrupt Practices Act" فيما يتعلق بتعاملاتها مع شركة Nazaki، مع العلم أنها تنكر أي ادعاء بارتكاب أخطاء.^٣ ولقد انخفضت قيمتها السوقية بـ ٩٠٠ مليون دولار بعد نشر التحقيق المذكور بموجب "قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة".^٤

ماذا يجب أن يحدث لبيانات المالكين المنتفعين؟

ينبغي ربط تقرير EITI مع مستند أصلي يحتوي على كافة المعلومات حول المالكين المنتفعين. والمكان الأبرز لهذه المعلومات هو أن تكون جزءاً من قائمة حاملي التراخيص، والتي تكون مطلوبة الآن بموجب القواعد الجديدة. من المهم توفير البيانات بحيث يمكن الاطلاع عليها بواسطة الكمبيوتر لتسهيل عملية التحقق من قبل أطراف آخرين. وهذا يعني، على سبيل المثال، أنه يجب نشرها في صيغة مثل إكسل Excel، وليس بمجرد صيغة PDF). ومن الأهمية بمكان أيضاً إتاحة هذه المعلومات للجميع، وبصورة مجانية. وللمساعدة على التحقق من هذه المعلومات، ستكون بحاجة لاستخدام مبدأ "الرقابة من أطراف متعددة" لتسهيل فرصة اكتشاف الأكاذيب قدر الإمكان. إذ لا يمكن أن يكون لديكم معيار للشفافية إذا لم يكن هو نفسه شفافاً.

كيف يجب التحقق من المعلومات؟

يتعين على الشركات تقديم أدلة تدعم المعلومات المقدّمة حول مالكيها المنتفعين، مثل شهادة تسجيل الشركة أو وثائق التوكيل أو سندات الوكالة. ويجب التدقيق بهذه المعلومات على فترات منتظمة من قبل مدقق حسابات مستقل. هنالك سابقة في مبادرة EITI تمثلت بتعيين مدققي حسابات خارجيين لمراجعة وتدقيق تقارير EITI لكل بلد من أجل مقارنة الأرقام والتوفيق بينها. وإذا تبين أن التحقق من كل المعلومات سيستغرق وقتاً طويلاً، فإنه يجب التحقق من بعض المعلومات المنتقاة بشكل عشوائي.

ينبغي أن تكون هناك طريقة يستخدمها أفراد الجمهور (عامّة الناس) للإبلاغ عن شكوكهم بأن المالك المنتفع لشركة ما، والذي تم الإعلان عنه، لا يظهر أنه صحيح. وينبغي إدراج هذه الشركات تلقائياً في عملية التدقيق والمراقبة.

وتيرة التحديثات

إن المعلومات حول هوية المالك المنتفع (أو المالكين المنتفعين) ينبغي أن يُطلب تقديمها مرة كل سنة، وكذلك خلال عدد معين من الأيام بعد حدوث أي تغيير في المالكين المنتفعين.

العقوبات

يجب أن تُفرض عقوبات كبيرة على الشركات التي تخفق في تقديم معلومات عن مالكيها المنتفعين، أو تقدم معلومات خاطئة عنهم. والعقوبة البارزة التي يجب فرضها هي أن لا يُسمح للشركات بتقديم عروض أو عطاءات على الموارد، أو لا يُسمح لها بتشغيل امتياز، إذا لم يتم تقديم هذه المعلومات أو إذا ثبت أنها معلومات مغلوطة. قد يتطلب ذلك تعديلاً في نصوص القانون الوطني. وفي هذه الأثناء، ينبغي على مجموعة أصحاب الشأن المتعددين النظر في فرض أقصى العقوبات المتاحة لهم بموجب الإطار القانوني الحالي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على مبادرة EITI تعليق عضوية البلدان التي لا يلتزم فيها عدد كبير من الشركات بهذا الشرط.

الخلاصة

يجب على كل شركة من شركات النفط والغاز والتعدين ممن يقدمون عروضاً وعطاءات أو يقومون بتشغيل واستثمار منشآت استخراجية في بلد ينفذ مبادرة EITI، يجب عليهم الإبلاغ علناً عن المالك المنتفع النهائي لهم (أو المالكين المنتفعين النهائيين لهم)، وكذلك الإبلاغ عما إذا كان أي شخص مرتبط بالسياسة يمتلك أي جزء في الشركة. كما ينبغي توقيع هذه المعلومات من قبل مسؤول كبير في الشركة ويجب أن تكون متاحة للتدقيق والمراجعة.

لمزيد من المعلومات يُرجى الاتصال بالسيد/ توم ماين Tom Mayne على البريد الإلكتروني tmayne@globalwitness.org أو الاتصال بالسيدة/ روزي شارب Rosie Sharpe على البريد الإلكتروني rsharpe@globalwitness.org

EITI Implementation Committee paper 06-1. Implementation projects and guidance notes 1

، update ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣

EITI Standard (2013) pp. 24-25 2

على وجه التحديد، يقول "فريق العمل حول المعاملات المالية FATF" إن "هنالك ظرفاً تزداد فيها مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهابيين، ولا بد من اتخاذ إجراءات CDD أكثر تشدداً" وأن إحدى هذه المخاطر تبرز إذا كانت "هيكلة امتلاك الشركة تبدو غريبة أو غير عادية أو معقدة بشكل مفرط بالنظر لطبيعة أعمال الشركة" 3

Financial Action Task Force, "International standards on combatting money laundering and the financing of terrorism and proliferation: The FATF recommendations." 4

http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF_Recommendations.pdf

One level up is the sweet spot for EITI on beneficial ownership', blog by Johnny West of OpenOil, 4

<http://eiti.org/blog/one-level-sweet-spot-eiti-beneficial-ownership#>, ١٥ أيار/ مايو ٢٠١٣

, Economist, Safe Sex in Nigeria, 5

<http://www.economist.com/news/business/21579469-court-documents-shed-light-manoeuvrings-shell-and-eni-win-huge-nigerian-oil-block>

, Energy Venture Partners Versus Malabu Oil & Gas, ٢٠١٣، "Approved Judgement"، Commercial court, Queen's Bench Division, 2011-13. 6

, Economist, Safe Sex in Nigeria, ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٣،

<http://www.economist.com/news/business/21579469-court-documents-shed-light-manoeuvrings-shell-and-eni-win-huge-nigerian-oil-block>

<http://africaprogresspanel.org/en/publications/africa-progress-Africa Progress Report 2013, report-2013/> 7

Financial Times, Cobalt's returns from Angolan venture raise wider concerns, 20 November 2013; ⁸
; Financial Times, ٢٠١٢ أبريل / نيسان ١٥ Financial Times, Spotlight falls on Cobalt's Angola partner,
٢٠١٢ أبريل / نيسان ١٥ Angola officials held hidden oil stakes,
٢٠١٢ مايو / أيار Clifford Chance, Cross border M&A: perspectives on a changing world, ⁹
<http://globalmandatoolkit.cliffordchance.com/downloads/CC-EIU-Report-Oil-and-Gas-Extract.pdf>